

الفصل الثانى

العوامل المؤثرة فى تشكيل النظم التعليمية

تعتبر النظم التعليمية فى البلاد المختلفة وليدة الظروف الإجتماعية والحضارية التى نشأت فيها . ويرجع اختلاف النظم التعليمية المعاصرة إلى اختلافها فى هذه الظروف . ذلك لأنه كما سبق أن أشرنا ليس هناك إطار موحد لنمو النظم التعليمية . فبعضها جاء نتيجة التطور البطئ عبر السنين والأجيال الطويلة . وبعضها جاء نتيجة التغييرات الجذرية . وبعضها جاء وليد الرغبة فى الإسراع بعملية التغيير أو التحول الإجتماعى . وبعضها جاء مفروضا من قوى خارجية متحكمة نتيجة وقوع البلاد تحت السيطرة الإستعمارية أو إنهزامها فى الحرب . كما أن هناك أيضا القوى السياسية والإجتماعية والإقتصادية والديمقراطية أو السكانية بأبعادها المختلفة التى تؤثر تأثيرا مباشرا فى حركة النظم التعليمية وتطورها بصفة مستمرة . وقد تنبه دارسو التربية المقارنة إلى أهمية هذه العوامل فحاولوا دراستها وتحليلها وبيان ارتباطها أو تأثيرها بالنظم التعليمية . وقد أشار إلى ذلك سادلر فى عبارته المشهورة التى سبق أن أشرنا إليها وسبقه أيضا ليفازير (١٨٢٨ - ١٩١١) عالم الإحصاء الفرنسى قليل الذكر عظيم الشأن فى التربية المقارنة والذى ساعده تخصصه على دراسة العلاقات الإحصائية بين الجوانب الإجتماعية والجوانب التربوية . فدرس على سبيل المثال أثر العامل السياسى على التعليم والعلاقة بين كل من الطابع الدينى للدول والعنصر والسلالة والمناخ من ناحية والتعليم الإبتدائى من ناحية أخرى .

وشنايدر العالم الألمانى إهتم بالعوامل التى أثرت فى نظريات التربية وتطبيقاتها كشخصية الأمة والموقع الجغرافى والثقافة والعلوم الفلسفية والحياة

الإقتصادية والسياسية والدين والتاريخ والمؤثرات الأجنبية والتطور الطبيعي للممارسات التربوية .

وجاء كاندل ليؤكد القوى السياسية والإجتماعية والثقافية كمحددات لطابع النظم التعليمية. وقد حدد مجموعة من العوامل هي القومية والإيديولوجية والسياسية والتطور التاريخي كموامل محددة لتطور النظم التعليمية .

وكان هانز أشهر هؤلاء جميعا فى تناوله للقوى والعوامل المؤثرة على التعليم . وتوصل إلى ثلاث مجموعات من العوامل التى كان لها دور فى تحديد النظم التعليمية التى درسها . هذه العوامل هى :

(أ) العوامل الطبيعية : وتشمل عامل الجنس واللغة والبيئة بناخها واقتصادياتها .

(ب) العوامل الدينية : وتشمل الكاثولوكية والإنجليكانية والبيوريتانية .

(ج) العوامل العلمانية : وتشمل الإنسانية والإشتراكية والقومية .

أما مالينسون أستاذ التربية المقارنة السابق بجامعة ريدنج بالمجلترا وعالم اللغات المعروف الذى يعتبر حجة فى التعليم فى دول أوروبا الغربية فقد أكد على فكرة النمط أو الطابع القومى كمحدد للنظام التعليمى . ويقصد بالطابع القومى كما سبق أن أشرنا أثر الوراثة والبيئة والتراث الإجتماعى والتربية فى تشكيل شخصية الأمة . وهو بهذا يتشابه مع هانز بدرجة كبيرة .

ولاواريز العالم المعاصر الذى شغل كرسى التربية المقارنة بجامعة لندن سنوات عديدة قبل أن يعتزله ليعمل مديرا لمعهد التربية بجامعة هاليفاكس فى كندا أكد فكرة التقاليد الفلسفية من حيث إن هناك أنماطا قومية فى الفلسفة تؤثر فى تحديد النظم القومية للتعليم .

وقد ساعدت هذه المحاولات والجهود العظيمة من جانب علماء التربية المقارنة على تعميق فهمنا للعوامل المختلفة التي تؤثر على النظم التعليمية . بيد أنه من الملاحظ أن كل محاولة منها تتناول هذه العوامل من ناحية معينة تبرزها وتركز عليها وإن كانت في النهاية تكمل بعضها بعضا .

وفي معالجتنا لهذا الفصل حاولنا الاستفادة من هذه الجهود السابقة . كما استفدنا أيضا من الكتابات الحديثة المرتبطة بالموضوع سواء في ميدان التربية المقارنة أو الميادين الأخرى المرتبطة بها . ومع أن منهج القوى والعوامل الثقافية كما قلنا من قبل كان منهجا سائدا للتربية المقارنة في فترة مضت إلا أنه مازال محتفظا بأهميته حتى بدخول التربية إلى مرحلة المنهجية العلمية . وذلك لأن الكلام عن هذه القوى والعوامل الثقافية مفيد في تحليل النظم التعليمية وتفسير أهم القوى التي تتحكم في تشكيلها . وعلى هذا فإن القوى والعوامل الثقافية التي سنتناولها هي : عامل الأيديولوجية والقوى الاجتماعية والعامل الديني والتركيب السكاني أو الديمقراطي والعامل الجغرافي والإقتصادى . ومع التسليم بتداخل هذه العوامل وصعوبة الفصل بينها فإن التقسيم هنا يستهدف الشرح والتفسير للطابع العام الذي يغلب على كل عامل من هذه العوامل .

أولا : الأيديولوجية

يعتبر مفهوم الأيديولوجية من المفاهيم التي يشوبها الخلط بل وعدم الوضوح . فبعضهم يفهمها على أنها تعني مذهبا سياسيا . والبعض الآخر يقصد بها مذهباً عقائدياً معيناً كالماركسية مثلاً .

والواقع أن مفهوم الأيديولوجية يتحدد فى أساسه من اللغة الإصطلاحية للفلسفة . وعلى وجه التحديد الفلسفة الفرنسية فى أواخر القرن الثامن عشر . فالأيديولوجية بالنسبة للفلاسفة الفرنسيين تعنى « علم الأفكار » وهو المعنى الحرفى للمقطعين اللذين تتكون منهما الكلمة . ومن هنا فإن مصطلح الأيديولوجية ينسب إلى عالم التفكير الفلسفى حيث ينتمى أيضا مفهومان يقتربان منه لغويا هما الفكرة Idea والمثل الأعلى Ideal . ولهذين المفهومين أهمية خاصة بالنسبة لفهمنا لمفهوم الأيديولوجية .

وإذا كانت الأفكار هى الصورة الأصلية فى فهمنا للعالم جاز لنا إعتبار المثل العليا كناية عن الصور الأصلية فى تشييدها لصرح العالم . فالمثل العليا إذن هى تلك الأفكار التى تحدد نظرتنا إلى الحياة الإنسانية التى تقوم بموجبها إرادتنا وأفعالنا . إنها تقرر المراتب فى سلم القيم التى نأخذ بها . وهى المعيار لتلك المنظومات من القيم التى تنتظم بموجبها حياتنا الشخصية فى الأهداف التى نضعها نصب أعيننا وما نتخذه من قرارات . فالمثل العليا تملك قوة عملية كمبادئ تنظيمية بالنسبة لحياتنا ، وهى - كما قال الفيلسوف الألمانى كانط - تشكل القاعدة الأساسية لإمكانية بلوغ أفعال معينة درجة معينة من الكمال .

وقد حاول بعض الفلاسفة ولاسيما الفيلسوف الفرنسى دى تراسى (١٧٥٤ - ١٨٣٦) فى كتابه « عناصر الأيديولوجية » شرح نظرية الأفكار أو ما يسميه علم الأفكار ، وأهميته ومغزاه بالنسبة لحياة الإنسان ومجتمعه مع التركيز بصفة رئيسية على مسائل التربية والتعليم . وقد عرض من خلال علم الأفكار المبادئ والقواعد الأساسية لتربية الإنسان وتعليمه . بيد أن تطبيق تلك المبادئ بصورة علمية فى واقع الحياة حدا بالأيديولوجية إلى الانتقال

من ميدان التربية إلى ميدان السياسة لإعتقادهم بأن تمام بناء هذا الميدان السياسى يفسح المجال أمام تحقيق أهدافهم وأمانهم التربوية . فقد أدرك هؤلاء الأيديولوجيون أن الشرط الأول يكمن فى توافر الحرية العقلية والسياسة للإنسان . وبهذه الحرية وحدها يستطيع الإنسان أن يحيا على سجيته الحقنة وطبيعته العقلية وأن يبذل قصارى جهده ليكون عالمه على أفضل وجه .

وربما كانت الثورة الفرنسية من أهم العوامل التى ساعدت على دخول الأيديولوجية ميدان السياسة . بيد أن هذا الإتجاه الأيديولوجى إصطدم فيما بعد برغبة ناهليون الحقيقية فى إقامة سلطة فردية من ناحية ومن ناحية أخرى تعارضت مبادئ هذا الإتجاه الأيديولوجى العقلانى فى كثير من النواحي مع الآراء والنظريات المسيحية . وهكذا وجد الإتجاه الأيديولوجى نفسه فى خصومه مع رجال الدولة ورجال الدين معا . وانتهى به المطاف بأن هاتين القوتين دمغته بأنه عدو الدين والدولة . وقد اعتبر الأيديولوجيون أناسا غرباء عن الواقع مجرد فسفطانيين غير قادرين على إدراك الطبيعة الحقنة لواقع المجتمع . ومن هنا أصبحت الأيديولوجية تعنى إغتراب النظرية عن التطبيق وخضوع التطبيق لآراء وأفكار نظرية مسبقة . وهذا هو المعنى السلبى الذى شاع عن الأيديولوجية والذى عززه نقد كل من ماركس وإنجلز للأيديولوجية . وبقى هذا المعنى محتفظا بدلالته السلبية فى ميدان الإجتماع والسياسة .

ومع أن المفهوم الحديث للأيديولوجية ليس مقصورا على دائرة السياسة وحدها فإن الأيديولوجية السياسية هى أول ما يتبادر إلى الذهن . ولاشك فى أن الأيديولوجيات مهما اختلفت وتباينت تتوكلأ على العلم أو تدعى الإنتساب إليه . فالفكرة الإشتراكية لدى الماركسية مبنية على أساس علمى واتخذت منه صفة لها فسميت بالاشتراكية العلمية . وكذلك فإن الديمقراطية تقوم على

أساس علمى وتتخذ منهجا لها فى التفكير والعمل .

وعلى الرغم من صعوبة وضع تعريف موحد للأيدولوجية فإنه يمكن تعريفها بأنها مجموعة من الأفكار تكون أساسا لنظام سياسى وإجتماعى واقتصادى معين . وفى ضوء هذا الفهم للأيدولوجية يمكن القول بأن النظم التعليمية تتأثر تأثرا مباشرا بنمط الأيدولوجية السائد . وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم النظم التعليمية المعاصرة بصفة عامة إلى مجموعتين كبيرتين : النظم النمطية والنظم التنوعية . وسنفضل الكلام عن كل مجموعة على حدة .

١ - النظم النمطية :

وهى النظم التى تستهدف تشكيل نمط موحد من الأفراد بإخضاعهم لمؤثرات تربوية واحدة . لكن هذه النظم تنقسم بدورها فيما بينها إلى نوعين : نوع عقائدى ونوع ثقافى وحضارى .

أما النوع الأول وهو النظم العقائدية فهى التى تستهدف تحقيق أغراض عقائدية ومثالها النظم التعليمية فى دول الكتلة الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتى (سابقا) إذ كانت الفلسفة الماركسية اللينيه تلعب الدور الأول فى تشكيل النظرية التربوية فى هذه النظم .

وتقوم هذه الأيدولوجية على فكرة الدول الجماعية التى تسيطر فيها الدولة على كل شئ وتتلشى فيها الملكية الخاصة . فجميع الثروات الطبيعية الموجودة على ظهر الأرض أر فى بطنها ملك للدولة . والدولة هى التى تحتكر كل وسائل الإنتاج والإستثمار والتوزيع .

وتقوم الأيديولوجية الشيوعية على أن القلة فقط هي القادرة على التفكير والتخطيط للأغلبية ، وتمثل هذه القلة فى الصفوة الممتازة للحزب الشيوعى الذى يرسم الإطار الذى تتحدد فيه أبعاد العمل الإجتماعى والحرية الأكاديمية والتصرفات أو القرارات الشخصية . وتقوم هذه الأيديولوجية أيضا على الفلسفة المادية الجدلية وعلمانية الدولة لأن « الدين أفيون الشعوب » فى نظرها .

وفى ضوء هذه الأيديولوجية فإن الدولة هى التى تحتكر التعليم وتسيطر عليه سيطرة تامة . وعلى الرغم من المساحة الهائلة للإتحاد السوفيتى (سابقا) على سبيل المثال الذى يكون $\frac{1}{4}$ الكرة الأرضية وكان يمتد على رقعة ضخمة من « كالين » فى شرق أوربا إلى « سخالين » على حدود اليابان، ومن وسط آسيا جنوبا إلى القطب المتجمد الشمالى ، ويضم مختلف الأجواء المناخية ويتسع لمختلف الجنسيات والقوميات من تاجيك وأوزبك وأرمن وتتار وأذربيجانيين وداغستانيين وغيرهم من المجموعات العنصرية واللغوية ، نقول: على الرغم من كل هذا فإن الإتحاد السوفيتى سابقا كان مركزيا فى إدارته التعليمية . ومع أنه كانت توجد وزارة للتعليم فى كل جمهورية إلا أن هذه الوزارة كانت تتلقى تعليماتها وأوامرها من موسكو ، وتصدق مركزية الإدارة التعليمية أيضا بالنسبة لباقى الدول الاشتراكية على أساس من النمطية التى تستهدف خلق « المواطن الجديد » الذى يؤن بالشيوعية عقيدة ومنهجا . ولا يسمح بإنشاء المدارس الخاصة باستثناء الصين حيث توجد بها مدارس خاصة لكنها تخضع لإشراف دقيق من الدولة ، ويوغوسلافيا حيث يسمح بإنشاء مدارس خاصة بشروط مقيدة جدا . ولذلك لاتوجد المدارس الدينية أو الطائفية. وتعتبر التربية السياسية جزءا رئيسيا فى تربية الناشئة منذ المراحل الأولى ،

وتتم هذه التربية السياسية من خلال المقررات السياسية ذات الصلة كالمواد الاجتماعية أو الأنشطة المختلفة التي تقدمها منظمات الشباب ، وتختلف نسبة هذه المنظمات باختلاف الدول الاشتراكية ، ونكتفى بالإشارة الى أسماؤها بالنسبة للاتحاد السوفيتى سابقا وهى : الأوكتربرون وهى للأطفال والبيونيرز وهى للصبية والكومسمول وهى للفتيان . ومع أن رجال التربية على المستوى العالمى يتخوفون من الإتجاه نحو تدخل السياسة فى التعليم فإن هذا الإتجاه أخذ فى الإزدياد لعدة اسباب من أهمها تزايد أهمية التربية كاستراتيجية قومية بالنسبة لكل الشعوب .

وتقوم التربية الاشتراكية على ربط التعليم بواقع العمل والإنتاج والإهتمام بالعمل ذى النفع الإجتماعى والعناية بالتربية البوليتكنيكية .

أما النظم النمطية الحضارية فهى النظم التى تهتم بالأسس الثقافية والحضارية على أساس قومى ، وأقرب مثال لها هو نظام التعليم الفرنسى . وتفسير ذلك أن الفرنسيين يؤمنون بحضارتهم وثقافتهم إيمانا شديدا . ويعجبون بها أشد الإعجاب ويعتبرونها الحضارة الحققة . ولعل هذا يفسر السياسة التعليمية التى اتبعتها الإدارة الفرنسية فى المستعمرات والتى تقوم على مبدأ « الفرنسية » أو قلب أبناء المستعمرات إلى فرنسيين ملونين .

ومن مظاهر إعزاز الفرنسيين بثقافتهم أيضا تمسكهم بنقاوة لغتهم وحرصهم على خلوها من الدخيل والغريب . وهو أمر نلمسه فى اللغة الفرنسية إذا ما قورنت بغيرها من اللغات الأوربية الأخرى . ومن أقرب الأمثلة ما حدث فى المشروع البريطانى الفرنسى المشترك لإنتاج طائرة الكونكورد وإصرار فرنسا على كتابة اسم المشروع بالصورة الفرنسية لا بالصورة الإنجليزية على

الرغم من التقارب الكبير بين الصورتين . وكذلك عندما قام الجنرال ديغول حينما كان رئيسا للجمهورية الفرنسية بزيارته المشهورة لكويك فى كندا عام ١٩٦٨ وهى المنطقة التى تتحدث الفرنسية وسط بحر كبير يتحدث الإنجليزية . وهناك وقف ديغول وهتف بعبارته المشهورة « لتحيا كويك الحرة » Vive Le Qubec Libre لقد أراد ديغول بذلك أن يعلى من شأن الثقافة الفرنسية فى منطقة قموج فى أساسها بالثقافة الأنجلوساكسونية . وعلى كل حال فإن هذا الإيمان الشديد بالثقافة الفرنسية قد ساعد على تقبل النمطية على أساس الثقافة العامة .

وتقوم النظم النمطية على أسس مركزية بصفة عامة تمثيا منطقيا معها حيث تقوم السلطة المركزية فيها بالمسئولية الكبرى فى إدارة وتوجيه التعليم على المستوى القومى . لكن الانفجار السكانى من ناحية والانفجار المعرفى من ناحية أخرى قد فرضا على النظم النمطية التخلص من قيود المركزية ومنع السلطات المحلية للتعليم مسئوليات متزايدة باستمرار .

٢ - النظم التنوعية :

وهى النظم التى تقوم على أساس ديمقراطى . ولعل كلمة الديمقراطية هى من أكثر المفاهيم خلطا وإساءة فى الاستعمال . فكل دولة فى العالم مهما كانت فلسفتها أو أيديولوجيتها تدعى أنها دولة ديمقراطية . وكلمة الديمقراطية فى أصلها اللاتينى تعنى حكم الشعب . وفى مفهومها السياسى تعنى حكم الشعب بالشعب لصالح الشعب . وفى مفهومها الإجتماعى أسلوب للحياة .

وعلى هذا الأساس فإنها تعطى الفرد إحتراما لشخصيته واعتدادا بنفسه . فهى تحترم شخصيتهم كأفراد لا كأعضاء خاضعين للمجتمع . والفرد

فى النظام الديمقراطى يفعل ما يتسنى له أن يفعله ، ولا يتراجع عن بذل الجهد المضى فى سبيل تحقيق ما يعمل من أجله . وهو كذلك ينبذ التكاسل ويحتقره . بل ويحتقر تلك الطبقات التى تعيش مرفهة خامدة حوله .

وترتبط الديمقراطية بمبدأ تكافؤ الفرص . ويقوم هذا المبدأ على أساس أن الأطفال جميعهم حين يولدون يكونون متكافئين فيما بينهم دونما فروق فى مقدرتهم . ويقول روسو : إن الفروق بين الأفراد تنتج أساسا من سبب رئيسى هو أن بعض الأطفال حين يولدون ويخرجون إلى الحياة يجدون أمامهم فرصا كثيرة متوافرة لكى ينالوا قدرا كبيرا من التعليم والتربية أكثر مما يجده الأطفال الآخرون .

ومع ذلك فإن الكثيرين يعتقدون أن التكافؤ بين الأفراد حين يكون حرفيا يعد تفسيرا ساذجا لفلسفة الديمقراطية فى التعليم . ويعتمدون فى رأيهم هذا على أن علم النفس قد أثبت وجود فروق فردية بين الأشخاص . وأن الأطفال لا يولدون مختلفين فقط فى نوع القدرات والإتجاهات ، بل إنهم يكونون مختلفين فى نفس القدرات ونفس الإتجاهات . ومع ذلك فإن هناك من ينادون بأن المدرسة يجب عليها أن تعطى تلاميذها مقادير متساوية أو متقاربة من المعرفة . والنتيجة الحتمية هنا هى أن تكافؤ الفرص لا يمكن أن يعنى أن التربية يجب أن تكون متساوية بالنسبة للجميع .

وترتبط الديمقراطية بالحرية وكثير من الناس يعتبر أن الديمقراطية من الوجهة التعليمية ماهى إلا الحرية لا تكافؤ الفرص . وهذا فى حد ذاته لا يحمل معنى وجود فروق فردية بين الأشخاص لأنه من طبيعة أى شخص أن يكون مختلفا عن أقرانه . ولو أن الأفراد يولدون بقدرات متكافئة لما استطاعوا أن

يشعروا بالإحساس نحو الحرية . ولكن الحقيقة العلمية هي أن الأفراد يولدون مختلفين مع كونهم أحرارا . وفى كتاب الجمهورية يقول أفلاطون فى باب الحرية إن المجتمع العادل هو المجتمع الذى يفعل أفراده بمواهبهم ومقدراتهم ما فيه إسعاد المجتمع ككل . فالحرية لاتفهم إلا فى منظورها الإجتماعى وليست هناك حرية مطلقة أوحرية فى فراغ .

وحين نستعمل كلمة التحرر فإننا بالضرورة نتبعها بكلمة « من » . وبالنسبة للممارسات التعليمية التى تتبع منها الديمقراطية كتأكيد للحرية نجد أن المدرس يجب أن يكون « حرا » « من » الأشياء التى تعوقه عن قول الحقيقة لتلاميذه . والتربية المتحررة هي تربية الرجال الأحرار أى الرجال الذين يتمتعون بالحرية السياسية التى ترتبط بدورها بالحرية الإجتماعية والحرية الإقتصادية .

وفى الديمقراطيات الحديثة نجد أن مفهوم الديمقراطية يكمن فى إنتخاب القادة . ويرى البعض أن المدرسة يجب عليها أن تنتقى الأفراد الذين يمكن أن يصلحوا كقيادات فى المستقبل وتربيتهم تربية قيادية . وفى نفس الوقت تعلم بقية الأطفال وتنشئهم على كيفية التبعية لهؤلاء القادة .

والتربية فى هذا الإطار المزدوج من القيادة والتبعية تكون دائما أفضل حينما تكون القوة السياسية فى أيدى القلة . ومع ذلك فإن عملية القيادة والتبعية بهذا المفهوم ليست مطلقة وإنما نجد أن القائد فى مجال الصناعة مثلا يكون تابعا فى مجال الزراعة ، أو المجال السياسى . كذلك الحال بالنسبة لقادة المجالات المختلفة للمجتمع .

وترتبط الديمقراطية بمبدأ المشاركة . وهى فى هذا المجال تتمركز حول صورتها فى الداخل والترابط بين أفرادها . والذين يدافعون عن هذه الفكرة

لا يتمسكون فقط بأنها تعنى الترابط الفردى ، بل التداخل الطبيعى المعتدل داخل نموذج جيد من المجتمع . وهذا المجتمع المفترض له بعدان أساسيان أحدهما هو المصالح المشتركة والمتعددة بين الأفراد ، والآخر هو المشاركة الماثلة مع الجماعات الأخرى .

وفى ضوء هذا الفهم لأبعاد الديمقراطية يمكننا أن نتصور تأثيرها على الأنماط التعليمية المعاصرة . فالديمقراطية تؤمن بالتنوع والتعدد وحرية الاختيار على أساس من الإيمان بقيمة الفرد فى ذاته ، وأن الأفراد يختلفون فيما بينهم فى القدرات والإستعدادات ، وأن على نظام التعليم أن يواجه هذه الفروق وأن يساعد التلميذ على تنمية هذه القدرات والإستعدادات إلى أقصى حد ممكن . وإلى جانب هذا أيضا هناك المجموعات العنصرية والدينية والأقليات المختلفة بما لها من حقوق فى تأسيس وإنشاء المدارس الخاصة بها مما سيرد تفصيله . ومن أمثلة النظم التنوعية نظام التعليم الأمريكى والإنجليزى . وسيرد تفصيل الكلام عنهما فيما بعد .

ثانيا : التوكيب الإجتماعى

ربما كان من نافلة القول أن نشير إلى العملية التربوية على أنها عملية إجتماعية فى أساسها . فلا جدال فى أن المجتمع يعتبر بعدا رئيسيا من أبعاد التربية يتنوع حسب تنوع الفلسفات الإجتماعية . ومن ثم فإن التربية تختلف باختلاف تصور هذه الفلسفات لمفهوم الفرد وعلاقته بالمجتمع وأفراده ومنظّماته، أو بعبارة أخرى تختلف التربية باختلاف التركيب الإجتماعى الذى يتوقف بدوره على طبيعة المجتمع نفسه . فلكل مجتمع طبيعة تركيبه العضوى فى نسيج معقد متشابك ترتبط فيه الجزئيات بالكليات لتكون فى النهاية الصورة العامة للمجتمع . وبصرف النظر عن الدخول فى تفصيلات الفلسفات المختلفة التى

تبحث فى طبيعة المجتمع فإنه يمكن القول بإيجاز بأن هناك إتجاهين رئيسيين أحدهما يقوم على أن المجتمع غاية فى ذاته وأن الفرد وسيلة لتحقيق غايات المجتمع . إذ لا وجود للفرد بل لقيمة له بعيدا عن المجتمع . وهو مفهوم المجتمع الجماعى . والإتجاه الثانى يقوم على أن الفرد غاية فى ذاته له شخصيته وكيانه وقيمه . فالمجتمع يتكون من أفراد ومن ثم فإن قيمة المجتمع مستمدة من قيمة أفرادها ومدى ما يتمتعون به من إهتمام ورعاية وحرية . وهو مفهوم المجتمع الديمقراطى . وقد سبق أن أشرنا إلى تفصيل الكلام عن طبيعة هذين النوعين من المجتمعات فى كلامنا عن الأيديولوجية ورأينا أن نشير إليهما مرة أخرى من حيث ارتباطهما بكلامنا عن البناء الإجتاعى .

ثم إن التركيب الطبقي الإجتاعى وما يتسم به من قمتع طبقة معينة بالإمتيازات الإجتاعية على غيرها من الطبقات ينعكس أثره على التعليم ، فقديما إحتكر النبلاء والبورجوازيون الأثرياء نظام التعليم وقصروه على أنفسهم . واستخدموه لخدمة أغراضهم ومصالحهم ليضمنوا لأولادهم من بعدهم الوصول إلى الحكم وتسلم مقاليد . ولم يكن يحظى بالتعليم إلا الصفوة المختارة . ولئن إختلفت الصورة فى قرننا الحالى فإن مثل هذا الطابع الطبقي مازال قائما فى كثير من المجتمعات ومنها المجتمعات الأوربية الغربية والأمريكية . إذ توجد فى هذه المجتمعات مدارس عامة ومدارس أخرى للطبقات الغنية والعالية . ويعتبر نظام التعليم الإنجليزى من أوضح الأمثلة على ارتباط التعليم بالطبقة الاجتاعية . وقد عبر أحسن التعبير عن ذلك روبين بيدلى أكثر ناقد معاصر للتعليم الإنجليزى الذى كان يعمل عميدا لمعهد التربية بجامعة إكستر بإنجلترا ومستشار وزارة التعليم البريطانية فى كتابه المشهور « المدرسة الشاملة » *

* هذا الكتاب ترجم الى العربية بمعرفة مؤلف هذا الكتاب ونشرته مكتبة عالم الكتب بالقاهرة عام ١٩٧١ .

الذى أثار به ضجة فى الأوساط التربوية . كتب يقول تحت عنوان « طبقية التعليم » :

« كانت إنجلترا فى الستينات مجتمعا أرستقراطيا وليس ديمقراطيا . هذه هى الحقيقة الأساسية التى يجب تثبيتها إذا أريد فهم نظامها التعليمى فهما كاملا . وعندما نأتى إلى السبعينات نجد ظهور تغييرات كبيرة لكن ميزان القوى الإجتماعية فى الجوانب الهامة يظل محافظا فى طابعه . وفى فترة من الفترات كان من المفروض أن « النوعية » ترتبط بنبل الميلاد ثم حلت الثروة محل الميلاد على أنها الأساس . وكلا الجانبين « نيل الميلاد والثروة » مازال يحيا فى المجتمع الإنجليزى اليوم . لكن « القدرة » تتجه بسرعة لتحل محلها كمفتاح لمراكز القوة . والآن وبعد مائة عام منذ صدور أول قانون عظيم خاص بالتعليم الأولى مازال المواطن الإنجليزى غير مؤمن بالمساواة . إن ما يريده هو أن تصبح الفرص المتكافئة غير متكافئة » .

وتحت نفس العنوان يورد قصة دخول تشرشل إلى مدرسة « هارو » وهى واحدة من مدارس الأغنياء المشهورة التى تعد على الأصابع وكان لها دور كبير فى تخريج بناءة الأمبراطورية البريطانية وحكامها يقول :

« إن خبرة ونستون تشرشل منذ ثمانين عاما ليست تماما قديمة أو عفا عليها الزمن . وهذا ما قاله هو بنفسه عن إمتحانه للقبول فى مدرسة مستقلة مشهورة :

كتبت إسمى فى أعلى الورقة وكتبت رقم السؤال ١ . وبعد لأى كبير وضعت قوسين حول الرقم . وبعدها لم أستطع أن أفكر فى أى شئ يرتبط بالسؤال مناسبة أو صحة . وبالمصادفة وقعت بقع حبر على الورقة وظللت

أحملق إلى هذا المنظر الحزين لمدة ساعتين كاملتين . ثم جاء مراقب الإمتحان وجمع ورقتى مع الآخرين وحملها إلى منضدة ناظر المدرسة . وكان من هذه الإشارات البسيطة أن إستنتج « مستر ويلدون » أنني أستحق أن ألتحق بمدرسة هارو .

وقصة دخول الأمير تشارلز إلى جامعة كمبريدج معروفة مشهورة . وفى الولايات المتحدة الأمريكية نجد وضعا مشابها وإن كان أخف حدة بكثير . وللتدليل على ذلك نستعين باقتباس لاثنين معاصرين من أحسن العارفين بالترية الأمريكية . أولهما جرامز " Grambs " الذى يقول إن الدلائل تشير إلى الإتجاه العدوانى لطبقة الآباء العليا والمتوسطة الأمريكية فى سيطرة رغباتهم على المدرسة وموظفيها . (Grambs : p. 41)

والثانى جوسلين فى إشارته إلى إتجاه المدارس الأمريكية إلى إقامة حواجز إدارية للتعاون والإتصال بالآباء حتى يوفروا على أنفسهم المتاعب التى يسببها الآباء بتدخلهم فى شئون المدرسة (Goslin : p. 12) .

ولكن مما لاشك فيه أن طبيعة التغيير الإجتماعى الحادث فى هذه المجتمعات يقلل من سيطرة هذا التمايز الطبقي باستمرار . وللتعليم دور رئيسى فى إحداث التغيير . فنمو القيم الديمقراطية والعدالة الإجتماعية وظهور دول الرفاهية قد خلق فرصا جديدة من التعليم للطبقات المحرومة ، وأصبح التعليم من الحقوق الأساسية المعترف بها للإنسان . ويضاف إلى ذلك أن التحسن النسبى المستمر فى مستويات المعيشة لدى الشعوب وما ارتبط بها من تفجر لأمالها ولطماعها قد ترتب عليه إزدياد الطلب الإجتماعى على التعليم طولا وعرضا . ونعنى بذلك زيادة فرص التعليم لأعداد متزايدة باستمرار

من ناحية وإطالة مدة التعليم الإلزامى الإجبارى من ناحية أخرى . ونظرا لأن التعليم يعتبر من أقوى أجهزة الحراك الإجتماعى وأكثرها فعالية بما يحققها للأفراد من ترق وتقدم فى السلم الإجتماعى فإن اتجاه النظم التعليمية سيتزايد باستمرار فى صف تعليم القاعدة الجماهيرية العريضة . وهو اتجاه حاد فعلا بدرجات متفاوتة فى الأنظمة المعاصرة على إختلاف أشكالها .

كذلك نجد أن التغير الكبير الذى طرأ على وظيفة الأسرة وبنائها الإجتماعى قد وضع النظام التعليمى فى موقف يتحتم عليه فيه أن يأخذ على عاتقه مسئولية أكبر فى تربية الأطفال تربية شاملة . وترتب على دخول المرأة إلى سوق العمل إستحداث وظيفة جديدة للمدرسة كحاضنة أطفال تقوم على تنشئة الصغار ورعايتهم . كما أن ظهور الأنماط الجديدة للحياة الإجتماعية الذى يتمثل بصورة واضحة فى القيم والمعايير الإجتماعية المتغيرة ، وكذلك التفجر المعرفى والضغط المتزايدة على الأفراد لتنمية وسائل جديدة للتكيف مع المجتمع قد خلق العديد من المشكلات التربوية التى ينبغى على النظم التعليمية المعاصرة أن تواجهها بنجاح إذا كان عليها أن تخدم الإهتمامات الكبرى للمجتمع برمته .

ثالثا : العاصم الدينى :

يؤثر العالم الدينى بصورة مباشرة فى النظم التعليمية . بل إن فكرة إنشاء المدارس نشأت أول ما نشأت مرتبطة بالدين . ويصدق هذا القول على المسيحية والإسلام على السواء . فقد كانت قراءة القرآن والإنجيل وكذلك نشر التعاليم الدينية من أهم الدوافع لإنشاء المدارس . إن المدارس نفسها إتخذت وسيلة للدعاية لمذاهب دينية معينة ، فإنشاء الجامع الأزهر على سبيل المثال كان دعاية للمذهب الشيعى . وكذلك كان إنشاء المدرسة النظامية فى بغداد

للدعاية للمذهب الأشعري . وهكذا كان الأمر بالنسبة للمدارس الأخرى كالمستنصرية أو غيرها .

وقد شهدت العلاقة بين الدولة والكنيسة فى الحضارة المسيحية صراعا طويلا ومريرا للسيطرة على جوانب الحياة الإجتماعية وتوجيهها ومن بينها التعليم ، فقبل الثورة الفرنسية على سبيل المثال كان هناك صراع بين الكنيسة والدولة على السيطرة على التعليم . وقد أسلم ملوك فرنسا الزمام للكنيسة فى سيطرتها على التعليم واحتكارها له . وكان ذلك لسبيين : أولهما : الأموال التى كانت تدفعها الكنيسة للدولة . ثانيهما : قيام الكنيسة بمساندة الملوك والمحافظة على أوضاعهم بتعليم التلاميذ الخضوع لما يسمى « بالحق المقدس » للملوك . ولذلك عندما قامت الثورة الفرنسية أصرت على أن تكون السيطرة على التعليم للدولة وليست للكنيسة . وخلال القرن التاسع عشر إستمر الصراع بين الكنيسة والدولة للسيطرة على التعليم فى فرنسا مما أعاق الإصلاح التعليمى بصورة كبيرة . وهناك مثال آخر يتمثل فى كويك بكندا حيث قام نظام التعليم الفرنسى منذ البداية على أكتاف الكنيسة الكاثوليكية من أجل تعليم الهنود وحملهم على إعتناق المسيحية .

بيد أن الصراع بين الكنيسة والدولة فى المسيحية قد إنتهى إلى إنفصال الكنيسة عن الدولة . وعلى الرغم من أن تطور العلاقات بين الدولة والدين فى الإسلام يختلف عنه فى المسيحية فإن النتيجة فى الحالتين كانت واحدة بالنسبة للتعليم ، وهى وجود نظامين تعليميين مستقلين أحدهما دنى والآخر مدنى . ويصدق هذا على كل النظم التعليمية المعاصرة تقريبا بإستثناء دول الكتلة الاشتراكية سابقا حيث كان لايسمح فيها بالمدارس الدينية أو الخاصة على السواء .

وتقوم المدارس الدينية على أساس ديمقراطى سليم قوامه الاعتراف بحق كل طائفة أو مجموعة دينية فى إنشاء المدارس الدينية الخاصة بها . وهناك حالات خاصة يحرم فيها إنشاء المدارس الدينية من جانب مجموعة دينية أخرى مثل أسبانيا والبرتغال حيث تشتد سيطرة النزعة الدينية الكاثوليكية التى يدين بها معظم السكان . وهناك يحرم على البروتستانت إنشاء أى مدارس لهم . وإذا كانت مسألة التعليم الدينى لاتمثل مشكلة بالنسبة لنظام التعليم الدينى فإنها تفرض العديد من المشكلات أمام نظام التعليم العام . فالتعليم العام بحكم طبيعته عام للجميع ويفتح أبوابه لكل التلاميذ بصرف النظر عن اللون أو الجنس أو الدين أو العقيدة . ولذلك فعلى التعليم العام أن يقرر منذ البداية ما إذا كان عليه أن يدخل التعليم الدينى فى برامجه أم لا ؟ وإذا كان سيقوم بمسئولية هذا التعليم فكيف يواجه الفروق الطائفية وتعدد المجموعات الدينية ؟ .

وقد أخذت النظم المعاصرة للتعليم بأساليب مختلفة فى مواجهة هذه المشكلات ، فبعض النظم أخذ بمبدأ اعتبار التعليم الدينى ليس من مسئولية التعليم العام كنظام التعليم الأمريكى والفرنسى . ففى هذين النظامين لايدخل التعليم الدينى ضمن برامج الدراسة بالتعليم العام لاعتباره مسئولية الكنائس والأسر . ويخلى التلاميذ بعض الوقت من الدراسة لممارسة الشعائر الدينية بالكنائس . وقد قررت المحكمة الفيدرالية العليا للولايات المتحدة فى يونية سنة ١٩٦٢ عدم دستورية قيام التلاميذ فى المدارس العامة تطوعا بصلوات غير طائفية . وقررت أيضا فى عام ١٩٦٣ عدم قانونية قراءة وإنشاد « صلوات الرب » فى الفصول الدراسية . وعلى كل حال فإن عدم تدريس الدين فى المدارس العامة يشير نقاشا غنيا وجدلا مرا لى رأى العام والساسة والمربين على السواء .

وبعض النظم الأخرى وعلى رأسها نظام التعليم الإنجليزي أخذ مبدأ إدخال التعليم الدينى ضمن مناهج الدراسة ، وتبدأ الدراسة فى جميع مدارس إنجلترا كل صباح بالصلاة . ولكن كيف استطاع منهج التعليم الدينى أن يواجه الفروق الطائفية وختلاف المجموعات الدينية ؟ إن حل هذه المشكلة فى الواقع كان بالطريقة المعروفة عن العقلية الإنجليزية وهو أسلوب التوفيق والحل الوسط.

ولذلك يقوم بإعداد منهج التربية الدينية لجنة رسمية مشتركة تضم الأطراف المعنية من ممثلين لوزارة التربية والهيئات الدينية والسلطات المحلية والآباء والمعلمين والروابط المهنية . وهو منهج عام فى طبيعته يؤكد القيم الخلقية والروحية العامة .

هذا بالنسبة للدولة الى ليس لها طابع دينى رسمى . أما بالنسبة للدول التى تنص دساتيرها أو تشريعاتها على دين رسمى معين للدولة كما هو الحال فى الدول العربية والإسلامية فإن التعليم العام يلتزم بتعليم الدين الرسمى للدولة مع الإعتراف بحقوق الأقليات أو المجموعات الدينية الأخرى فى تعليم أبنائها الدين الذى تريده . لكننا نجد فى هذه الدول أن الوزن المخصص للدين فى خطة الدراسة يتفاوت تبعا لقوة النزعة الدينية . ومن المعروف أن العلاقة بين التربية الدينية والتربية الخلقية ليست علاقة سببية بمعنى أن الأولى تؤدى بالضرورة إلى الثانية .

وربما كان من المفيد هنا أن نشير إلى دولة كانت فى يوم من الأيام تعتبر زعيمة العالم الإسلامى وهى تركيا . فقبل ثورة كمال أتاتورك ١٩٢٣ كانت التربية الدينية مادة إجبارية فى كل المدارس . ولكن ما حدث بعد هذه الثورة من تغييرات جذرية مثل « علمنة » الدولة وإستخدام اللاتينية فى كتابة

اللغة العربية جعل تركيا مثل الغراب الأسود الذى دهن نفسه باللون الأبيض فأصبح أمره عجبا . لا هو إلى فصيلة الغربان إنتمى . ولا هو إلى فصيلة البجع إنتمى . وكانت النتيجة إلغاء الدين من المنهج المدرسى . ولكن هذا الوضع لم يستمر إذ حدث منذ سنة ١٩٤٧ أن أدخلت التربية الدينية فى المنهج لكن مع كونها مادة اختيارية .

وقد يلعب العامل الدينى دورا كبيرا فى تحديد محتويات المنهج أو حذف موضوعات معينة منه . ففى بعض المدارس الخاصة فى نظام التعليم الأمريكى على سبيل المثال لا تدرس نظرية النشوء والإرتقاء فى بعض المدارس لإعتبار أنها تتعارض مع الدين . وكذلك قد يلعب العامل الدينى دورا هاما فى اختيار المعلمين وتعيينهم والتزامهم بنوع معين من السلوك . ففى نظام التعليم الأمريكى قد يحرم على المعلمين إرتياد دور اللهو والملاهى والبارات . وقد يطالبون بالإنتنظام فى الذهاب إلى الكنائس والإشتراك فى الشعائر والمناسبات الدينية المختلفة .

وأخيرا هناك مسألة منح الإعانات المالية للمدارس الدينية ، والمبدأ الذى يأخذ به كثير من النظم التعليمية المعاصرة هو ألا تمنح هذه المدارس إعانات مالية من الأموال العامة أو الخزانة العامة . ذلك لأن الأصل فى الأموال العامة أن تنفق فى الأغراض العامة . وبعض النظم المعاصرة كالنظام الأنجليزى يمنح إعانات مالية من الخزانة العامة لمدارس الكنائس تحت إدارة سلطة عامة . ولكن هذا الوضع معترض عليه من الناحية الديمقراطية . وهناك أيضا دول أمريكا اللاتينية ومعظمها دول كاثوليكية وفيها تقوم الدولة بمساعدة المدارس الدينية من أموال الخزانة العامة . وفى البلاد العربية والإسلامية تقوم الحكومات بتقديم الدعم والمعونة المادية للمدارس الدينية .

وابعا : التركيب السكانى :

سنتناول فى حديثنا عن التركيب السكانى ثلاثة عناصر رئيسية تتعلق بهذا التركيب ، هي على الترتيب : الانفجار السكانى والتكوين اللغوى والتكوين العنصرى .

١ - الانفجار السكانى :

يشهد عصرنا الحالى إنفجارا سكانيا لم نشهد له مثيلا من قبل لدرجة أنه أصبح إحدى السمات الثلاث المميزة لهذا العصر فى تسميته بعصر التفجرات الثلاثة : التفجر السكانى والتفجر المعرفى وتفجر الآمال والمطامح . وليس الانفجار السكانى مشكلة تعليمية فى حد ذاته ما دامت معدلات التنمية التعليمية تتمشى معه بنفس السرعة . ولكن الحادث غير ذلك . فالإنفجار السكانى ظاهرة مميزة للدول النامية بصفة خاصة . وهى الدول التى تعتبر مواردها الإقتصادية محدودة وفى نفس الوقت تجد نفسها أمام العديد من المشروعات الملحة فى شتى الميادين التى تطالب بحقها من العناية والإهتمام سواء فى ميدان الصناعة أو الزراعة أو الصحة أو التعليم أو الخدمات الإجتماعية وغيرها .

ومما يزيد المشكلة تعقيدا بالنسبة للدول النامية بالذات أن فى كثير منها نتيجة للتحسن فى الخدمات الصحية والإجتماعية وقللة معدل الوفيات نجد نمو السكان بالنسبة لفئات الأطفال والشباب أسرع من نمو الفئات الأخرى للسكان ككل . مما يؤدى إلى مواجهة هذه الدول بإختيارات صعبة أقلها فقدان التوازن بين النمو السكانى والتنمية التعليمية . ومن ناحية أخرى نجد أن انخفاض معدلات قبول التلاميذ بالمراحل المختلفة وتكديس الفصول وازدحامها يكون

عادة على حساب مستوى التعليم ونوعيته .

٢ - التكوين اللغوى :

يلعب التكوين اللغوى دورا مهما فى تشكيل النظم التعليمية . وتوجد المشكلة اللغوية فى الدول التى يتكلم سكانها أكثر من لغة . لكن كيف حدث ذلك ؟ أو بمعنى آخر كيف تكونت المشكلة اللغوية ؟ للإجابة على هذا السؤال نقول هناك احتمال من ثلاثة :

الإحتمال الأول : الهجرة الجماعية الكبيرة من مكان إلى مكان آخر . ومع التفوق الثقافى للمجموعة الوافدة ومع الجوار والتزاوج يحدث إنصهار المجموعة الأصلية فى الثقافة الجديدة على المدى الطويل . وهذا ما حدث فى الدنيا الجديدة أو الأمريكتين وفى أستراليا ونيوزيلندا . وتكون المشكلة اللغوية مرحلية فى هذه الحالة ويكون زوالها بالتدرج حتى تنقضى تماما .

الإحتمال الثانى : فرض اللغة بالقوة عن طريق سلطة أجنبية حاكمة

كما حدث بالنسبة لكل من الإدارة الفرنسية والبريطانية فى المستعمرات . وعلى الرغم من إختلاف هدف كل من الإدارتين فإن النتيجة كانت واحدة . وهى خلق مشكلات لغوية فى البلاد المستعمرة . كما حدث فى الجزائر تحت الإدارة الفرنسية والهند تحت الإدارة الإنجليزية . فالهند على سبيل المثال شبه قارة ضخمة تسكنها أجناس مختلفة من هندوس ومسلمين ومسيحيين وغيرهم . وتسكنها جماعات لغوية مختلفة تتكلم لغات كثيرة مختلفة تصل إلى حوالى ١٤ لغة رئيسية ومئات اللهجات المحلية . ومن أهم هذه اللغات اللغة الهندية وهى مزيج من اللغة السنسكريتية القديمة للهند واللغة الأوردية التى يتكلمها أساسا المسلمون من أبناء الهند . وهى تمثل لغة المثقفين والمتحضرين من أبناء

الهند الذين حكموها وساسوها . وهناك أيضا اللغة البنغالية والكجراتية وغيرها . وكانت السياسة الإنجليزية التعليمية التي رسمها " ماکولی " فى مواجهة تعدد اللغات الهندية هى إستخدام الإنجليزية لغة للتعليم بالمدارس . وكان إدخال اللغة الإنجليزية كأداة للتعليم محل نقاش كبير حتى بين الإنجليز أنفسهم . فمن قائل إنها كانت ضربة معلم . ومن قائل إنها كانت أكبر الأخطاء التى إرتكبتها السياسة الإنجليزية . وقد حاول كرومر فى مصر أن يقتفى أثر سياسة ماکولی فى الهند . وعلى الرغم من فشل سياسة كل من ماکولی فى الهند وكرومر فى مصر فإن آثارها ما زالت باقية فى البلدين . فمازالت اللغة الإنجليزية تستعمل فى الهند حتى الآن ، وإن كانت السياسة الحالية لحزب المؤتمر الحاكم فى الهند هى استخدام اللغة الهندية كلغة قومية لكل الهند . ويجرى إحلالها بالتدرج محل اللغة الإنجليزية . وفى مصر مازالت بعض المواد فى بعض الكليات العلمية تدرس باللغة الإنجليزية على الرغم من أن قانون الجامعات ينص على أن تكون اللغة العربية لغة التعليم بالجامعات . وعلى كل حال فإن الموقف الحالى بالنسبة للمشكلات اللغوية فى الهند هو إنهاء الدور الذى كانت تلعبه اللغة الإنجليزية كوسيلة للتعليم ، وتبنى اللغة الهندية كلغة قومية لكل أبناء الهند . ومن الواضح أن الحل الذى إتبعته الهند أشبه إلى حد كبير بالحل الذى إتبعه الإتحاد السوفيتى سابقا وهو الحل الذى يقوم على مبدأ ثنائية اللغة .

ويصدق الوضع فى الهند على بلاد أخرى وقعت تحت نير الإستعمار مثل دول المغرب العربى . وعلى كل حال فحيثما توجد المشكلة اللغوية عن طريق فرضها بالقوة من جانب سلطة أجنبية عليها يكون بقاء المشكلة مرهونا

بوجود هذه السلطة . فإذا مازالت وانقضى عهدها تبدأ حركة مضادة هدفها التخلص من اللغة الدخيلة .

الإحتمال الثالث : وجود المشكلة اللغوية نتيجة للغزو أو الفتوحات

الحربية والعسكرية مما يترتب عليه تغير في الحدود السياسية للدول ودخول منطقة أو مناطق معينة بشعوبها كاملة ضمن حدود دولة أخرى ، أو اقتطاع منطقة من دولة وضمها إلى دولة على غرار ما حدث للإلزاس واللورين بالنسبة لفرنسا وألمانيا أو إتحاد دول مع بعضها طواعية . ولعل أوضح مثال للمشكلة اللغوية من هذا النوع رابطة دول الكومنولث المستقلة التي كانت تعرف من قبل بالإتحاد السوفيتي . فهي تتكون من قوميات كثيرة مختلفة إتحدت مع بعضها البعض طواعية أو قسرا وكونت هذا المزيج الهائل من الشعوب والقوميات واللغات . بيد أن كون الروس أغلبية عددية في الرابطة إذ يشكلون ٧٥٪ من مجموع السكان وقتعهم دائما بالسلطة وتغلغلهم في جميع أنحاء الرابطة قد مكن من استخدام اللغة الروسية على أساس مبدأ ثنائية اللغة . بمعنى أن يبدأ التعليم لغير الروس بلغاتهم الوطنية وفي نفس الوقت تعلم اللغة الروسية كلفة قومية منذ المراحل الأولى . ومع تقدم الطفل في الدراسة يزداد الوزن المخصص لها باستمرار . وفي الجامعات والجيش تكون الروسية هي اللغة الوحيدة المستخدمة ، ويكثر استخدامها أيضا في الحياة العامة في التخاطب والإحتفالات والبيع والشراء والسينما والإذاعة والتليفزيون والصحافة وغيرها من وسائل الإتصال بالجمهير . ويصدق هذا الوضع في الإتحاد السوفيتي سابقا على وضع العراق بالنسبة للأكراد والسودان بالنسبة للجنوب . وقد يحدث أيضا الأخذ بمبدأ ثنائية اللغة كضرورة قومية في حالة الدول التي وجدت بها قوميتان أو أكثر فترة طويلة دون أن تستوعب إحداها الأخرى . ففي هذه

الحالة يكون للفتين مكانة قومية متساوية . وتقتضى ضرورة الحياة وحسن الجوار أن يتعلم السكان لفتين ، وهذا هو الحال فى كل من بلجيكا وسويسرا وكويك فى كندا وغيرها .

٣ - التكوين العنصرى :

تتأثر النظم التعليمية أيضا بالتكوين العنصرى للسكان . وتوجد مشكلة العنصر أو الجنس أو السلالة كعامل محدد للنظم التعليمية فى الدول التى توجد بها مجموعات عنصرية كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب إفريقيا وغيرها .

فى الولايات المتحدة الأمريكية يشكل الزوج ما يقرب من ١٠٪ من السكان . وهم لا يمثلون مشكلة عنصرية بالمعنى البيولوجى . بل يمثلون مشكلة إجتماعية . فليس للزوج خصائص ثقافية أو دينية أو لغوية خاصة تميزهم عن غيرهم من الأمريكيين . فهم أمريكيون مسيحيون ومسلمون يتكلمون الإنجليزية ومخلصون للنظام الأمريكى . بل إن بعضهم أبيض البشرة واللون كأي أمريكى غير زنجى . ولكن مع هذا لا يحظى الزوج فى أمريكا بالمساواة فى الحقوق والإمتيازات الإجتماعية . ويتركز الزوج فى الولايات الجنوبية . وتفرض المشكلة العنصرية فى هذه المناطق وجود نظامين للتعليم أحدهما للبيض والآخر للزوج وفى حين يختص النظام الأول بإمكانيات كبيرة تجعل منه نظاما جديرا بالإحترام فإن نظام التعليم للزوج يتكون عادة من مدارس فقيرة فى مبناها ومعداتها وإمكانياتها ومدرسيها من حيث المؤهلات والمربيات . وترتب على ذلك إنخفاض مستوى التعليم ونوعيته للزوج مما يكون له آثار إجتماعية بعيدة المدى على فرص العمل والوضع الإجتماعى لهم . وقد تحسن وضع الزوج كثيرا فى السنوات الأخيرة لكن الحل النهائى لمشكلاتهم يحتاج إلى زمن طويل.

أما فى جنوب أفريقية فالمشكلة العنصرية تختلف عنها فى الولايات المتحدة . فالزنجى يكونون غالبية الشعب فى جنوب أفريقية . ويكون الأوربيون أقلية . لكنهم حكام البلاد . وفى حين نجد أن للأوربيين نظاما تعليميا متقدما يقوم على أساس علمانى مجانى ، الحضور فيه إجبارى بين سن ٧ - ١٥ فإن نظام التعليم للزنجى يتميز بالإنحطاط والدونية فى كل هذه الأمور . وبينما يجد كل طفل أوربى مكانه فى المدرسة فإن مجموع الأطفال الزنجى فى المدارس لايزيد عن الربع تقريبا . وبينما يجد الطفل الأوربى السلم التعليمى أمامه مفتوحا حتى أعلى المراحل وبعد حياة تكون فيها السيادة والسيطرة له ، فإن الطفل الزنجى يجد أمامه سلم التعليم مقفولا ومحدودا وبعد للحياة فى مجموعة خاضعة ذليلة . ويعمل كلا النظامين على تعزيز البغض والكراهية والعداء لأبناء الجنس الآخر . ويلعب التشريع والقانون والرأى العام دورا هاما فى تثبيت هذه الأنماط التربوية . وكان يصدق هذا أيضا على الوضع فى زيمبابوى (روديسيا سابقا) حيث كان الأوربيون الحاكمون وهم أقلية يتمتعون بكل الإمتيازات . وقد تغير الوضع عما كان عليه عند بداية الاستقلال .

خامسا : العامل الجغرافى والاقتصادى :

يرتبط العامل الجغرافى بالعامل الإقتصادى من حيث إن اقتصاديات أى دولة تعتمد بصورة مباشرة على مناخها . ولاشك فى أن النظم التعليمية تتأثر بالعوامل الجغرافية والاقتصادية للبلاد . فنمط الأبنية المدرسية وأسلوب العمارة ونوع مواد البناء والأثاث وطرق المواصلات المستخدمة فى نقل التلاميذ وقيود السن المتعلقة بالإلزام أو الحضور الإجبارى تتأثر تأثرا كبيرا بالعوامل الجغرافية والمناخية . فمدارس العراء أو الهواء الطلق مستحيلة فى الدول

الإسكندنافية ببردها القارس ، وعواصفها الثلجية ولكنها شائعة فى البلاد الإستوائية . وكذلك نجد أن التعليم الإلزامى يبدأ متأخرا عاما أو عامين فى الدول الإسكندنافية عنه فى الدول الأوربية وحوض البحر الأبيض نظرا لقسوة المناخ . ولذلك يتأخر سن الإلزام حتى السابعة . ولا توجد أقسام للحضانة بالمدرسة الابتدائية . فى حين أن الطفل فى دول البحر الأبيض يذهب إلى المدرسة فى سن الثالثة .

وفى إنجلترا أيضا نجد أن مناخ البلاد بما يتميز به من كثرة الأمطار بصورة مستمرة مع شدة البرد قد أدى إلى ضرورة الإهتمام فى الأبنية المدرسية بتوفير مساحات وملاعب رياضية مقفولة داخل بناء المدرسة ذاته ، والإهتمام بألوان من النشاط تتم داخل الأبنية المقفولة وكذلك الإهتمام بوجود نظام للتدفئة داخل المدارس .

وفى أستراليا بسكانها الذين يصلون إلى حوالى ٢٨ مليوناً ينتشرون على مساحة قارة بأكملها تعادل مساحتها مساحة الولايات المتحدة الأمريكية حتمت الظروف الجغرافية والتشتت السكانى قيام نظام التعليم بها على أسس مركزية . وهو نقيض ما درجت عليه التقاليد فى البلاد الناطقة بالإنجليزية . وهيات نفس هذه الظروف وجود نظام للتعليم خاص بالمدن ونظام خاص بالريف . كما ساعدت أيضا على وجود نظام للتعليم بالمراسلة تشرف عليه الدولة ، وكذلك التعليم عن طريق الزيارات والمدرسين المتنقلين .

وكذلك تتأثر النظم التعليمية بالعوامل الإقتصادية السائدة فى المجتمع . فتحديد محتوى التعليم وطرائقه وأساليبه يخضع للظروف الاقتصادية .

وفى المجتمعات البدائية لم تكن هناك حاجة ملحة لإنشاء منظمات خاصة للتربية كالمدارس . ذلك لأن المعرفة فى هذه المجتمعات كانت بسيطة والمهارات المطلوب إكسابها للناشئة ليست معقدة ، ويتم نقلها بواسطة الكبار البالغين . ويشترك الطفل عمليا فى ممارسة الطقوس وألوان الأنشطة المختلفة من صيد وزراعة وحصاد . أما فى المجتمعات الحديثة فقد إستدعى تطورها الإجتماعى والإقتصادى الحاجة إلى التعليم الرسمى الأساسى لإكساب الأفراد المهارات المهنية والفنية اللازمة لإعداد الفرد فى مجتمع يقوم على أساس تقسيم العمل والتخصص .

إن كلمة مدرسة فى أصلها الأوربى والغربى ترجع إلى أصل كلمة يونانية تعنى وقت الفراغ . وذلك لأن هذه الكلمة تعنى أن المدرسة كانت وسيلة لسد وقت الفراغ الناتج عن رفاهية الإقتصاد اليونانى بفضل التجارة مع جيرانهم . فالعلاقة بين المدرسة ووقت الفراغ معروفة . وربما يفسر هذا ما أشار إليه أفلاطون من أن أولاد الأغنياء هم أول الناس الذين يذهبون إلى المدرسة وآخر من يتركونها .

وهكذا ترتبط التربية برفاهية الشعوب أو ضنكها ، ولعل أوضح الأمثلة على ذلك أن العصر الذهبى للتربية الإغريقية وهو عصر كبار المعلمين أمثال سقراط وأفلاطون وأرسطو كان عصر إزدهار إقتصادى كبير لليونان ، فقد كانت أثينا زعيمة حركة تجارية كبيرة . وقد إستطاع اليونانيون آنذاك أن يوفروا لأبنائهم تعليما يفوق ما قدمته أية حضارة سبقتهم لأبنائها . وكذلك إستطاع هذا الرخاء الإقتصادى أن يخلق طائفة كبيرة من المعلمين المحترفين من أمثال السوفسطائيين الذين وفدوا إلى أثينا طمعا فى الأجور العالية وتجارة الأفكار أيضا .

وقد كان وقت الفراغ فى العصور الأولى إمتيازاً لطبقة من الأفراد دون غيرها ، سواء كانت هذه الطبقة طبقة النبلاء أو الأرسقراطيين . وكان إستمتاعها بهذا الفراغ نتيجة لإعتمادها إقتصاديا على طبقة أخرى كطبقة العبيد أو ما شابههم . وقد خلقت الثورة الصناعية الحاجة إلى الأيدى المدربة التى تجيد نوعاً من المهارة اللازمة . وترتب على ذلك إنشاء المدارس الفنية والمهنية . وقد بلغت أوج ازدهارها فى المناطق الصناعية الكبرى حيثما كانت تتركز الصناعة . وقد ترتب على الثورة الصناعية قيام نظام التعليم العام المجانى الذى يقدم لأفراد الشعب من جانب الدولة والحكومية .

وتجدر هنا الإشارة إلى رجل الصناعة الأسكتلندى المتنور المشهور وهو روبرت أوين (١٧٧١ - ١٨٥٨) الذى أنشأ فى مصانعه النموذجية فى نيولانارك مدرسة مجانية لتعليم الأطفال دون سن العاشرة . وهى السن التى حددها كحد أدنى للعمل فى مصانعه . وإلعتقاده بأن الأطفال هم نتاج بيناتهم فقد أثبت هذه المدرسة تأثيها مناسباً . وكانت تعلم القراءة والكتابة والحساب . ويشير كارل ماركس الألماني وأكبر ناقد للرأسمالية إلى هذه المدرسة فى كتابه (رأس المال) على أنها مدرسة المستقبل لأنها تقدم تعليماً مرتبطاً بالعمل والإنتاج والتربية الجسمية مما يساعد على زيادة المهارة الإنتاجية وتكامل تربية الشخصية الإنسانية .

وفى روسيا كان للثورة الصناعية أثر كبير فى نهضة التعليم الفنى والمهنى بها . وحظيت المدارس الفنية الروسية بمستوى عال وشهرة كبيرة بلغت أوجها فى العقد السادس من القرن التاسع عشر لدرجة أن الأمريكيين أعجبوا بمدرسة موسكو الفنية العالية التى أنشئت سنة ١٧٣٩ . وأدخلوا فى أمريكا

فى العقد الثامن من نفس القرن ما عرف باسم « النظام الروسى » مما كان له أثر فى تطوير التعليم الفنى فى أمريكا .

وكذلك نجد أن المناطق الصناعية تختلف عن المناطق الزراعية والمناطق الساحلية أو الصحراوية أو مناطق المناجم أو البترول . وهذا الاختلاف فى الظروف الإقتصادية ينعكس على نظام التعليم . ويرتبط عليه إختلاف فى نظمه وطرائقه . فمما لاشك فيه أن إختلاف المجتمعات والبيئات فى طابعها الإقتصادى ودرجة نموها وما يرتبط به من إختلاف فى الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة يلعب دورا هاما فى تشكيل النظام التعليمى . فالتوسع الأفقى والرأسى فى التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية وتحسين نوعية التعليم والإرتفاع بمستواه وتنوع الأنشطة التعليمية وبرامجها وتحسين نوعية المعلم ومستوى أدائه المهنى ومستواه المادى وتيسير سبل نقل التلاميذ وتغذيتهم والعناية الصحية بهم وتقديم الخدمات الإجتماعية والتوجيهية والعناية بالموهوبين والمتخلفين منهم على السواء وتطوير العملية التربوية والقيام بالبحوث التى تخدمها ، كل هذه أمثلة تتوقف على العامل الإقتصادى من حيث إنه يتحكم فى تحديد الأموال المخصصة للتعليم . ونظرا لأن التمويل يعتبر عاملا مهما فى تطوير النظم القومية للتعليم . فإنه يمكننا أن نتصور بسهولة مدى تأثيره على النظم التعليمية .